

مقدمة

اعتمد بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") في اجتماعه المنعقد في 25 أكتوبر 2015 معيار صافي التمويل المستقر في صيغته النهائية للبنوك الإسلامية المحلية. ويأتي إصدار الإرشادات الخاصة بمعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) تماشياً مع الخطوات المتخذة من بنك الكويت المركزي لتطبيق إصلاحات بازل "3".

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز المرونة في إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك وضمان تمتع القطاع المصرفي بالمرونة اللازمة في ذلك. حيث يتطلب من البنوك المحافظة على مصادر تمويل أكثر استقراراً لمقابلة الأصول والأنشطة خارج الميزانية. وبدوره، قد يساعد هيكل التمويل المستدام على التقليل من مخاطر تآكل مركز سيولة البنك نتيجةً للاضطرابات التي قد تعترى مصادر تمويل البنك. كما يقوم معيار صافي التمويل المستقر بالحد من الاعتماد الزائد على التمويل قصير الأجل من غير عملاء التجزئة والتشجيع على الارتقاء بتقييم مخاطر التمويل على مستوى النشاطات داخل وخارج الميزانية، وتعزيز استقرار مصادر التمويل.

يتم الإفصاح عن صافي معيار التمويل المستقر ومراقبته على مستويين مؤسسين: المستوى المحلي (المستوى أ) - بنك بوبيان الكويت وعلى مستوى المجموعة (المستوى ج) بما في ذلك جميع الشركات التابعة للمجموعة المصرفية (مجموعة بنك بوبيان).

التعريف

يعرف معيار صافي التمويل المستقر على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب. حيث يتعين على البنوك المحافظة على هذه النسبة لتكون على الأقل 100% بشكل مستمر. ويعرف "التمويل المستقر المتاح" على أنه ذلك الجزء من رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال يعتمد عليها للفترة المعتبرة من قبل صافي معيار التمويل المستقر، والتي تمتد لسنة واحدة. كما يعرف "التمويل المستقر المطلوب" على أنه ذلك الجزء من الأصول والانكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة. ويعتمد مبلغ التمويل المستقر المطلوب لكل مؤسسة على خصائص السيولة وفترات الاستحقاق المتبقية للأصول المملوكة من قبل هذه المؤسسة والانكشافات ذات الصلة بها الموجودة خارج الميزانية.

ويتم احتساب معيار صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF)}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF)}} \geq 100\%$$

النطاق الرقابي لرفع التقارير والتجميع

يتم إعداد معيار صافي التمويل المستقر على أساس مجمع لمجموعة البنك بما في ذلك الفروع والشركات التابعة داخل و خارج الكويت.

سياسة السيولة وخطة التمويل الطارئة

يتم إدارة سيولة البنك استرشاداً بسياسة سيولة البنك التي تتم مراجعتها واعتمادها بشكل سنوي من قبل مجلس الإدارة. ويقوم مستند سياسة السيولة بتحديد الأهداف الرئيسية والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة. كما توضح سياسة السيولة الإجراءات الخاصة بتحديد وقياس ومراقبة معايير مخاطر السيولة في ضوء الحدود الداخلية وفي ظل السيناريوهات العادية والمضغوطة.

كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطة التمويل الطارئة للبنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تضع المسار الذي يتم اتباعه في ظل الظروف المضغوطة.

استراتيجية التمويل وإدارة السيولة

بينما تظطلع إدارة الخزينة بالجانب التشغيلي من حيث الإدارة اليومية للتدفقات النقدية والسيولة، هناك مجموعات أخرى مثل مجموعة الخدمات المصرفية الاستهلاكية ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات وإدارة المخاطر ومجموعة الرقابة المالية والتي تلعب دوراً رئيسياً في إدارة ومراقبة محافظ تمويل البنك على المدى البعيد وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الأصول والمطلوبات.

إن استراتيجية البنك على المدى البعيد تتمثل في الاحتفاظ بمحفظة مطلوبات قوية ومتنوعة. ولدى البنك محفظة تمويل قوية من خلال قاعدة عملائه المحلية الكبيرة من عملاء التجزئة بالإضافة إلى عملاء التمويل من غير عملاء التجزئة. ويتكون كبار عملاء البنك في التمويل لغير عملاء التجزئة في الغالب من جهات تابعة للحكومة الكويتية وجهات شبه سيادية والتي أرسى معها البنك علاقات وطيدة وبعيدة المدى. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى قوة التصنيف الائتماني للبنك واستمرارية هذا التصنيف، يمكن للبنك الحصول على تمويل طويل الأجل من سوق أدوات الدين من خلال برنامج الصكوك العالمية متوسطة الأجل (GMTN)، التمويل متوسط الأجل والصكوك المستدامة - الشريحة 1.

تحليل النتائج والدوافع الرئيسية

كما في 30 سبتمبر 2024، بلغ التمويل المستقر المتاح على مستوى مجموعة بنك بوبيان 6,034 مليون دينار كويتي (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة) مقارنةً بالتمويل المستقر المطلوب (RSF) البالغ 5,219 مليون دينار كويتي (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة) وقد نتج عن ذلك صافي معيار تمويل مستقر بنسبة 115.62%.

وتمثلت الأسباب الرئيسية للتمويل المستقر المتاح في وجود قاعدة رأس مال كافية وقاعدة كبيرة من ودائع الأفراد وتمويل طويل الأجل. ويتكون التمويل المستقر المتاح بشكل رئيس من رأس المال الرقابي وفقاً لتعليمات بازل 3، بنك الكويت المركزي بنسبة 16.2%، وودائع عملاء التجزئة (شاملاً ودائع من عملاء الشركات الصغيرة) والتي تشكل 56.6% وتمويل من غير عملاء التجزئة ويمثل 25.7% من إجمالي التمويل المستقر المتاح بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة.

تحليل النتائج والدوافع الرئيسية (تتمة)

ويتكون التمويل المستقر المطلوب بشكلٍ رئيسي من التمويلات للشركات والأعمال والشركات وعملاء التجزئة. وتتكون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) من أرصدة النقدية والاحتياطيات لدى بنك الكويت المركزي وبنوك مركزية أخرى بالإضافة إلى إصدارات الدين من قبل الحكومات وإصدارات الدين من الشركات ذات التصنيف المرتفع وبلغت 1,108 مليون دينار كويتي (قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر المطلوب). ونظراً لجودتها العالية وخصائص السيولة الخاصة بها، فإن هذه الأصول تتطلب مبالغ قليلة من التمويل المستقر أو قد لا تتطلب ذلك مطلقاً. وبالتالي، تشكل الأصول السائلة عالية الجودة 1.7% فقط من التمويل المستقر المطلوب بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة.

وتشكل القروض "المنتظمة" 79.3% من إجمالي التمويل المستقر المطلوب بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة.

أما الاستثمارات التي لا تصنف كأصول سائلة عالية الجودة "Non-HQLA" والتزامات التمويل المحتملة مثل خطوط الائتمان الملتمزم بها والضمانات وخطابات الاعتماد والأصول الأخرى، فقد شكلت نسبة الـ 19.0% المتبقية من التمويل المستقر المطلوب بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة.

القيمة بالآلاف د.ك.

م	البند	القيمة (قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية)			
		فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر و أقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر
19	عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، وعمليات التمويل المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، وعمليات التمويل المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	3,470,575	385,865	2,416,571
20	التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال – بازل (3)	-	-	-	-
21	عمليات التمويل السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-
22	التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بمعيار كفاية رأس المال – بازل (3)	-	-	-	-
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات	-	-	-	260,734
24	الأصول الأخرى:				221,624
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-			-
26	الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي				-
27	صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الأصول بالنسبة لصافي معيار التمويل المستقر				1,269
28	عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة بالنسبة لصافي معيار التمويل المستقر				-
29	الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	530,526	88,562	266,944	665,260
30	البنود خارج الميزانية		2,109,156	-	-
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب				5,218,805
32	معيار صافي التمويل المستقر (%)				115.62%

* البيان ربع السنوي